وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــامعة ديـــالى
كليـة التـربية للعلوم الإنسـانية
قسم اللغـة العربيـة

الأحكام التقويميّة وأثرها في الترجيح النحويّ عند الرمانيّ (ت٣٨٤هـ) في شرحهِ على كتاب سيبويه

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة ديالى
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة
العربية وآدابها، تخصص/اللّغة.

من الطالبة

سحر مجبل داود عبد

بإشراف

أ. م. د. نوفل إسماعيل صالح

١٤٤٥هـ ٢٠٢٣م

Abstract

Al-Rumani has presented many of the views of grammarians Basri and Kufic transmitted by Sibawayh in his book, and discussed, agreed, and inferred them, and often declared his approvable to them, and describes the most correct doctrine, and challenges the opinions of his opponents, even if Sibawayh, has cited the judgment in several places of his explanation of Sibawayh's book, in which he proved the validity of grammatical requirements and does not issue this judgment without knowledge nor follow-up to those who preceded him, but was justified for his choice, and may sometimes support him with the evidence of transmission and mentality. The study included an introduction, a conclusion and three chapters.

Chapter One: Al-Rumani's approach to grammatical weighting.

Chapter Two: Grammatical weighting with more than one ruling.
Conclusion, references and bibliography.

Chapter Three: Grammatical weighting with one ruling.

الفصـل الأول

منهـج الرمـاني في الترجيـح النحوي

أولاً: أسـس الترجيح عند الرماني:

١- السمـاع.

٢- القيـاس

٣- الإجمـاع

ثانياً: منهجه في عرض مذاهب النحـاة وأثر الحكم النحوي في الرجيح بين المذاهب

أ. موافقاته للنحويين وأثر الحكم النحوي في الترجيح

ب. مخالفاته للنحويين وأثر الحكم النحوي في الترجيح

أولاً: أسس الترجيح النحوي:

١- السماع:

يعد السماع الأصل الأول من أصول النحو العربي، وهو كل ما نُقِلَ عن العرب سماعاً، ولَه أهمية كبيرة؛ لأنَّه يمثل الأساس الذي اعتمد عليه النحاة الأوائل في الاحتجاج والاستدلال، وفي وضع قواعد النحو العربي، وهو بذلك يمثل الكلام العربي الفصيح[1]. وكان الرماني كثير العناية بالسماع ولاسيما القرآن الكريم إذ اتخذ منهجاً محدداً سار عليه في شرحه لكتاب سيبويه وهو اعتماد النص القرآني الأساس الأول في الترجيح فاذا اختلفت الآراء وتعددت الأحكام النحوية وتباينت رؤى النحاة يلجأ الرماني الى تأييد الرأي الذي يعضده الشاهد القرآني بوصفه المصدر الأول في الترجيح والتقعيد.

ومن أمثلة منهجه في اتخاذ النص القرآني مصدراً أساساً في الترجيح ما ذكره في مسألة: اختلاف النحاة في نصبِ (كلٍّ) في توجيه قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾

(١) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو:٧٤، وأسس الترجيح النحوي في كتب الخلاف (أطروحة):٣١.

{سورة القمر: من الآية:٤٩}، فحمله سيبويه على: (زيداً ضربتَه)، فقال: هو عربيٌّ جيدٌ، بعدما بيّن قبل هذا الموضع أنّ الاختيار في مثله الحملُ على الابتداء، وكأنّه ذهب الى أنّه قد يخرجُ عن الأصلِ الذي ينبغي أنّ يطّرد الكلامُ عليه؛ للإشعار بوجه الجواز لخلاف ذلك الأصل المطرد، كما جاز:(أستحوذَ) على خلاف ما يطردُ عليه الباب للإشعار بهذا المعنى، فيحسن فيه على طريق النادر، ولا يلزم مثل ذلك على جهة المطّرد.(١)

وابن السراج لا يرضى هذا المذهب؛ لأنّه لا يُحملُ القرآنُ على وجهٍ ضعيفٍ، ويتأوّلُ نصبَ (كُلٍّ) على أنّه بدلٌ مما المعنى مشتمل عليه(٢)؛ إذ معنى الآية: إنَّ كلَّ شيء خلقناه بقَدرٍ، فيما يفهم من هذا الكلام، كما أن المعنى في: قَالَ تَعَالَىٰ:﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ﴾ {سورة البقرة: من الاية:٢١٧}: يسألُونَك عن قتالٍ في الشّهرِ الحرامِ(٣).

وقد استحسن الرماني كلا الوجهين، ووصفهما بالحسن، لكنه رجح مذهب سيبويه؛ لأنّه ((أسبق الى النفس))(٤).

(١) ينظر: الكتاب:١/١٤٨، وشرح كتاب سيبويه:١/٣٠٥.
(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٩٣.
(٣) ينظر: شرح سيبويه: ١/ ٣٠٥.
(٤) المصدر نفسه: ١/ ٣٠٥-٣٠٦.

قال السيرافي: ((فإن قال قائل: فأنتم تزعمون أن قول القائل: (زيدٌ كلّمتُه) الاختيار في الرفع؛ لأنه جملة في موضع خبر، فلم اختير النصب في: (إنا كل شيءٍ خلقناه) وكلام الله تعالى أولى بالاختيار؟))[1]. ويعلل السيرافي اختيار النصب فيها على خلاف أشباهها، بقوله: ((الجواب أن في النصب هاهنا دلالة على المعنى لا يوجد ذلك المعنى في حالة الرفع؛ فلذلك أنك إذا قلت: (إنا كل شيء خلقناه بقدر)، فتقديره: إنَّ خلقنا كل شيءٍ خلقناه بقدر، فهو يوجب العموم؛ لأنّه يجوز أنّ نجعل (خلقناه) نعتاً لشيء، ويكون (بقدر) خبراً لكل، ولا تكون فيه دلالة لفظه على خلق الأشياء كلها، بل تكون فيه دلالة على أن ما خلق منها خلقه بقدر))[2]. فكان اختيار النصب من بين ما يجوز احترازاً للمعنى فقوله تعالى: (كلّ) بالنصب معناه: إنّا خلقنا كلّ شيءٍ بقدر، ولو جاءت بالرفع لاحتمل المعنى أن تكون (خلقناه) صفة لشيء و(بقدر) خبراً لـ(كل) فيكون المعنى إنَّ الشيء الذي خلقناه كان بقدر[3].

أ. منهجه في الاستدلال بالنص القرآني:

يمثل القرآن الكريم أعلى دليل عند النحاة لتثبيت القاعدة النحوية سواء أكان متواتراً، أم أحاداً؛ لما امتاز به من سلامة الألفاظ وفصاحتها وخلوها من كل زلل،

(١) شرح السيرافي: ٢/ ٧.
(٢) المصدر نفسه: ٨/٢.
(٣) ينظر: اسرار العربية: ٣٤، ومعاني النحو: ١/ ٣٢.

ولا خلاف بين النحاة في الاستدلال به[1]، وقد جعلوه أول مصادر السماع، وأثبت نصٍ واضحٍ؛ لأنَّه أوثق نص يمكن الاعتماد عليه، لما هيأ الله له من السلامة والحفظ، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾ {سورة الحجر: من الآية:٩}. فقد استشهد سيبويه بكثير من آيات الكتاب الحكيم مؤيداً بها ما وصل هو إليه من أحكام أدَّاها اليها قياسه. فكانت الآية عنده حجة يثبت بها صحة دليله أو استنتاجه، وقد يكون للآية أكثر من قراءة واحدة فيثبت سيبويه وجوه قراءاتها، وكيف قرأها أهل المدينة، أو أهل الكوفة، أو غيرهم.[2]

ولم يكن منهج الرماني من الاحتجاج بالقرآن الكريم وتوجيه آياته وقراءاتها مغايراً لمنهج سيبويه بل كان موافقاً له في احتجاجه بالآيات وشرحه أوجه الاختلاف بين النحاة فقد يعرض اختلافهم في وجوه إعراب النص المبارك ويستحسن اكثر من وجه مع بيان علة استحسان كلا الوجهين، ومن ذلك ما ذكره من اختلاف النحاة في توجيه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ۝١٤٢﴾ {سورة آل عمران: من الآية:١٤٢}، على وجهين، نقلهما الرماني، الأول: النصب(يعلم) على الصرف، معناه: هو أن يأتي الفعل المضارع مسبوقاً بواو أو فاء أو ثم، فلا يصح

(١) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو: ٧٤، واسس الترجيح في النحو في كتاب الخلاف: ٣٢.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٧٤، وأسس الترجيح النحوي في كتب الخلاف: ٣٢.

أن تعطفه هذه الأدوات على فعل سابق معتمد على نفي أو طلب[١]، نحو قول الشاعر: [٢]

لا تنه عن خلق وتأتَي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم

يعني لو عطف تأتي على تنه فسد المعنى إذ يصبح لا تنه عن خلق ولا تأتي مثله، أي صحح المعنى بالانصراف الى النصب. وقد قُرئ: (ويعلم الصابرين)[٣]، والنصبُ على: لَمّا يجتمع الجهادُ مع الصَّبرِ، فهو حَثٌّ عليه على هذا الوجه، والوجه الآخر: الجزم على الحث على الجهاد وعلى الصَّبرْ[٤]. وقد استحسن الرماني كلا الوجهين، ووصفهما بالحسن، ولكنه رجح الوجه الأول؛ ((لأنّه أبين))[٥]. فقد أجاز الوجهين، ووجه كلّا منهما الى دلالة معينة، النصب على واو المعية؛ أي اجتماع الجهاد مع الصبر، والجزم على العطف بنية تكرار العامل.

ب. منهجه في الاستدلال بالحديث الشريف:

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٣-٤٣.

(٢) البيت لأبي اسود الدؤلي في ديوانه: ٤٠٤.

(٣) قرأ الحسن، وابن يعمر، وأبو حيوة بكسر الميم، وقرأ عبد الوارث برفع الميم. ينظر: النشر في القراءات العشر: ١/ ٤٣.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤/ ١٧٢٣، ومعاني القرآن للأخفش: ١/ ٧٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/ ٤٧١، والإيضاح العضدي: ٣١٤، وشرح الكافية: ١/ ٤٨٤.

(٥) شرح كتاب سيبويه: ٤/ ١٧٢٣.

يمثل الحديث الشريف الأصل الثاني من أصول الاستدلال بعد كلام الله (عزَّ وجلَّ) في تقعيد القواعد وتثبيت الأحكام والأصول، بوصفه رافداً بالغ الثراء بمفرداته وتراكيبه ومعانيه [1]. ولا شك أنَّ الاحتجاج به في اللغة يثري قواعدها ويكسبها احكاماً وأصولاً لم تكن موجودة في الشعر؛ لكونه يخضعُ للضرورات، وتكمن أهمية الاحتجاج به لكون المتحدث بِه وهو (صلى الله عليه وآله وسلم) وهو أفصح الناس بياناً وأجودهم لساناً[2].

وأما الاحتجاج بالحديث النبوي فلم نرى له أثراً في شرحِ الرماني، ولعل ذلك راجع الى أنَّ الرماني كان ممن يقولون بعدم الاحتجاج بالحديث اعتماداً على أنه يروى بالمعنى وأنه كان يرويه العربي وغيره، ألا أن الرماني لم يحتج بالحديث لأنه لم يجد في الكتاب الذي يشرحهُ احتجاجاً بِه.

ج. منهجه في الاستدلال بكلام العرب:

يعد كلام العرب مصدراً من مصادر السماع، وقد قسمه النحاة على مطردِ وآحاد، ووضعوا شروطاً للنقل، وضوابط مكانية وزمانية، فالحدود المكانية حصرها النحاة في قبائل معينة، التي تقع في بطون الجزيرة العربية، ولم تختلط بغيرها من

(٤) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه:٦١.

(٢) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه:٦١، وأسس الترجيح النحوي في كتب الخلاف:٧٤.

الأمم، والذين أُخِذَتْ عنهم العربية وهي: (قيس وتميم وأسد، وطيء، وهذيل، وبعض كنانة)، فإنّ هؤلاء أُخِذَ عنهم أكثرَ مما أُخِذ من اللغة في الإعراب والتصريف ثم بعض كنانة وهذيل، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر القبائل؛ لأنَّ القبائل الأخرى لم تثبت فصاحتها لمجاورتها الأعاجم(١).

وأكد الجاحظ (ت٢٥٥هـ) أن قريش أفصح العرب، بقوله: ((قال بعض الفقهاء: كلام العرب لا يحيط به إلا نبي، وهذا الكلام حريّ أن يكون صحيحاً وما بلغنا أن أحداً حفظ اللغة كلها)) (٢). وتمتع الشعر بمنزلة عظيمة في نفوس العرب، فهو ديوانهم، وبه حُفِظَتْ أنسابهم، وعُرِفَتْ مآثرهم، ومنه تُعلمت اللغة(٢). وهو كما قال ابن رشيق(ت٤٥٦هـ): ((وتمثيل إرادته لقول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): ((إن من الشعر لَحكماً))(٣)...))(٤)، والمدقق في كتب النحاة ولاسيما المتقدمون منهم يلحظ عنايتهم بالشعرِ مقارنة بالمنثور من كلام العرب في تقعيد القواعد، وتحليل المسائل النحوية؛ لسرعة حفظه وروايته، وإمكان

(١) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو:٥٤، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه:٧٨.

(١) البيان والتبيين:٣/٢١٢، وينظر الصاحبي في فقه اللغة:٥٢، والفكر النحوي عند العرب أصوله ومنهجه:٢٠٢.

(٢) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو:٥٤، ومعايير القبول والرفض للآراء النحوية للعاتكي في كتابه الفضة المضية في شرح الذهبية (رسالة ماجستير):١٢٠.

(٣) صحيح البخاري:٧٢٣.

(٤) العمدة:١/١٦، وينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه:١٠٠.

ضبطه.[٥] وقد سلك الرماني طرائق عدة للاستدلال بكلام العرب، فقد يذكر روايتين في الشاهد الشعري ويستحسنهما ويوجه كل رواية فيهما مع ترجيح احدهما ، من ذلك أنه جوز في توجيه قول بعض الحجازيين:

فما هو إلا انْ أراها فجاءةً فأبهتُ حتّى ما أَكادُ أُجيبُ[٢]

وجهين، نقلهما الرماني، الأول: الرفع(أبهتَ)، والوجه الآخر: النّصب(أبهت) بالعطف على (أن أراها) [٣]. وقد استحسن الرماني كلا الوجهين، ووصفهما بالحسن، ولكنه رجح الوجه الأول؛ لأنّه أبلغُ؛ ولأنّه أشدَّ تحقيقاً، كما يَلْحَقُهُ منْ أنّه يُبْهَتُ، كأنّه قال: (فأُبْهَتُ لا محالةَ) على هذا التأكيدِ، ولم يجعله معلّقاً بـ (أنْ أراها) في العطْفِ.[٤]

وتعد لغات العرب مصدراً من مصادر الاستدلال عند الرماني، فكان يذكر الفصيح منها والضعيف، وقد ينسب اللهجة إلى أصحابها، ويكتفي بالتعبير عنها بكونها من لغات العرب، ومنها ما جاء في حديثه عن المنادى المضاف إلى يا المتكلم، إذ ذكر أنَّ فيه ست لُغات: ((الأولى: حذف الياء والاكتفاء بالكسرة، وهو الأكثر، كقوله تعالى: ﴿ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴿١٦﴾ ﴾ {سورة الزمر: من الآية:١٦}، وقوله تعالى: ﴿ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ

(٥) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه:١٠٠.

(٢) البيت لمجنون ليلى قيس بن الملوح. ديوانه:٤٩.
(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه:١٧٤٢/٤.
(٤) ينظر المصدر نفسه والصفحة نفسها.

ٱللَّهَ ﴾ {سورة هود: من الآية:٦١}، و{سورة المؤمنون: من الآية:٢٣}، والثانية: إثبات الياء الساكنة، كقوله تعالى:﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَ وَلَآ أَنتُمۡ تَحۡزَنُونَ ﴿٦٨﴾ ﴾ {سورة الزخرف: من الآية:٦٨}[1]، والثالثة: إثبات الياء المفتوحة، كقوله تعالى: ﴿ قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ ﴾ {سورة الزمر: من الآية:٥٣}، والرابعة: قلب الكسرة فتحة، والياء ألفاً، كقوله تعالى:﴿ يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾ {سورة الزمر: من الآية:٥٦}، والخامسة: حذف الألف والاجتزاء بالفتحة، كقول الشاعر:

وَلَسْتُ بِراجعٍ ما فَاتَ مِنّي بِلَهَفَ ولا بِلَيْتَ ولا لَو أنّي[2]

أصله: يا لهفا. والسادسة: ضم الاسم قطعاً عن لفظ الإضافة، كقولهم: (يا أُمُّ لا تفعلي).))[3] فالرماني ذكر ست لغات في المنادى الى ياء المتكلم، ولم ينسب هذه اللغات الى أصحابها، واستدل على كل لغة بشاهد فصيح من القرآن والقراءات وكلام العرب، ولم يضعف لغة منها، والظاهر أنها كلّها حجة عنده، بدليل أن السماع قد

(١) وهي قراءة نافع وأبي عمرو وعاصم. ينظر: الحجة للقراء السبعة:١٥٧/٦، والكشف عن وجوه القراءات:٢٦٣/٢.

(٢) البيت بلا نسبة. ينظر: الخصائص:١٣٥/٣، والخزانة:١٣١/١.

(٣) شرح كتاب سيبويه:١٧٤٠/٤.

ورد بها جميعاً، وذبه على اللغة الأكثر استعمالاً، وهي حذف ياء المتكلم من المضاف، والاكتفاء بالكسرة بدلاً عنها.

٢- القياس:

يعد القياس من أدلة النحو العربي، والركن الرئيس من أركانه، التجأ اليه النحاة منذ أن تكلموا في مسائل النحو وأصوله، وبدأوا في تذبيت قواعده، والحفاظ على اللغة في نظام محكم[١]، قال ابن سلام الجمحي (ت٣٢١هـ): ((وكان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها، أبو الأسود الدَّؤلي)).[٢] الى أن جاء عبد اللهبن إسحاق الحضرمي(ت١١٧هـ) الذي بينَّ للنحويين الطريق الذي ينبغي أن يسلكوه في دراسة مسائل هذا العلم[٣]، حتى قيل فيه إنَّه:((أول من بعج النحو ومد القياس والعلل)).[٤] وبعد أن بلغ القياس ذروة نمائه على يد كبار النحاة كالخليل وتلميذه سيبويه، وتكاملت صورته، وأصبح أصلاً من أصول النحو العربي، تناقلته الكتب التي وصلت إلينا، وبنوا عليه مسائلهم [٥]. وكان اللجوء الى القياس والاعتماد

(١) ينظر: لمع الأدلة في أصول النحو:١٠٢، وأصول التفكير النحوي:٧٧.
(٢) طبقات فحول الشعراء:١٢.
(٣) ينظر: الأغراب في جدل الاعراب:٤٥.
(٤) طبقات فحول الشعراء:١٤.
(٥) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو:٣٩.

عليه في تعليل أحكامه النحوية من جهة، وتعليل أحكام سيبويه التي تولى شرحها من جهة أخرى، وأتخذ الرماني من القياس أداة أقام عليها في مناقشاته النحوية وبنى عليها أحكامه فما من مناقشة يزج نفسه فيها إلا ويتخذ القياس سلاحاً يدافع به عن رأيه، وما من موقف يقضي فيه بين نحويين مختلفين إلا ويكون القياس وسيلة حكمه وحجة قضائه، فيورد عبارات كثيرة تتعلق بالقياس تشعر بقبول هذا الرأي وترجيحه أو رد ذلك الرأي ورفضه كالقياس والاقيس والمقيس، والأصل وغير مقيس، ولا يقاس عليه، وخلاف الأصل الى غير ذلك من العبارات التي اتخذها وسيلة لترجيح الاحكام النحوية[١]. ومصداق ذلك قوله في امتناع جر (نفسك) بالإضافة في (إياك نفسك): ((أجاز الخليل (إياك نفسك)، على قول بعضهم :(إذا بلغ الرجل السَّتين، فإيَّاه وإيَّا الشَّواب)[٢]، وهذا لا يجوز عن ابن السراج[٣]، وغيره من النحويين[٤]؛ لأنه شاذٌ في القياس والاستعمال، إما شذوذه في القياس فلخروجه عن نظائره،[٥] وأما شذوذه في الاستعمال فلم يسمع في شيء من الكلام، ولا أحد من العرب،...)).[٦]

(١) ينظر: الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: ٢٥٩-٢٦٠.
(٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/٣٠٠، والرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: ٢٠٦.
(٣) ينظر: الأصول في النحو:١/٣٤٢.
(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/٣١٤، والانصاف:١/٥٥٥، وشرح المفصل:٣/٩٩.
(٥) ينظر: شرح المفصل: ٣/٩٩.
(٦) شرح كتاب سيبويه: ١/٥٨٣.

وعلل الرماني أن الكاف في (إياك) حرف للخطاب، لا محل له من الإعراب، وليست اسماً مجروراً بالإضافة، كما ذهب اليه الخليل؛ لكونها حرفاً للخطاب وليست اسماً بأنَّ (إيا) ضمير، والضمير لا يضاف؛ لكونه معرفةً، والاضافةُ إنما تكون للتعريف، أو التخصيص، واستدلَّ على صحة اعتلاله: بالقياس على (النَّجاءك)[1]، قال سيبويه:((وقال الخليل: لو أن رجلاً قال:(إياك نفسك) لم أُعنِّفه؛ لأن هذه الكاف مجرورة، وحدثني من لا أتَّهِم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب)).[2] وهذه العلة التي اعتل بها الرماني هي علة جمهور البصريين [3]، الذين يرون بهذا الرأي، كما ذكر أبو البركات الأنباري [4].

ووافق بعض النحويين مذهب الخليل، كالمازني(ت٢٤٧هـ) [5]، وابن مالك[6]، إلا ان المازني لم يستبعد كون الكاف حرفاً للخطاب، لولا هذا المثل[7].

وردَّ الرماني والجمهور قياس الخليل ومن وافقه عدوه قياساً فاسداً واعتل الرماني على فساد هذا القياس: ((بأنَّ هذا المثل شاذٌ، والشاذّ

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٥٨٤/١.
(٢) الكتاب: ٣٥٥/٢.
(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٣١٢/١، وشرح المفصل: ٩٨/٣، وارتشاف الضرب: ٩٣٠/٢.
(٤) ينظر: الإنصاف: ٥٥٥/١.
(٥) ينظر: رأي المازني في: سر صناعة الإعراب: ٣١٥/١، وشرح التسهيل: ١٤٥/١، وارتشاف الضرب: ٩٣٠/٢.
(٦) ينظر: شرح التسهيل: ١٤٥/١.
(٧) ينظر: شرح المفصل: ٩٨/٣.

لا يقاس عليه كما هو متقرر في أصول النحو))[1] وذهب الزجاج إلى أن (أيا) اسم ظاهر قد خصَّ بالإضافة الى سائر المضمرات، فالكاف في (إياك) في موضع جر بالإضافة.[2] وللسيرافي قول قريب من هذه الأقوال فهو يرى أنَّ ما يقع بعد (أيا) هو الضمير المنصوب، إلا أنه حين تقدَّم جيء بـ(أيَّا) ليتوصل بها الضمير المتصل، فانتقل الإعراب اليها كما في: (يا أيُّها الرجل)، و(أيَّا) اسم ظاهر، واتصال الأسماء بالأسماء يوجب للثاني منهما الجرَّ.[3] وذهب ابن يعيش الى أن هذه الأحرف ليست لازمة الاسمية، بل أنها تكون تارة دالة على الاسمية، وتارة تتجرد من الاسمية، وتدلُّ على الحرفية فقط، كما في الواو والألف والنون المتصلة بالأفعال، في قولهم: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والهندات قُمن، فهي هنا أسماء وضمائر للفاعل، أما في: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن الهندات، فهي هنا مجردة من الاسمية ودالة على الحرفية فقط. [4]

٣- الإجماع:

(١) شرح كتب سيبويه: ٥٨٣/١.
(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٢٤/١، وسر صناعة الإعراب: ٣١٦/١، والإنصاف: ٥٥٥/١.
(٣) ينظر: شرح السيرافي: ١٧٧/٢.
(٤) شرح المفصل: ٩٩/٣.

يعد الإجماع أصلاً من أصول النحو العربي، ويراد به إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة[١]، هو أن يحتج النحوي بإجماع العرب كلهم، أو باتفاق نحويي البصرة والكوفة على حكم معين، أو هو موافقة المنصوص والمقيس على المنصوص، فيما يعرض من أحكام وقواعد نحوية يسند ذلك سماعاً أو قياساً، بشرط أن تعقد الموافقة على ما فيه صنعة واستنباط.[٢]

ويشترط أن يكون إجماع العرب مقتصراً على الذين ينتمون الى القبائل العربية الموثوق بفصاحتها، من المنظوم والمنثور، قبل بعثة النبي محمد (صلى الله عليه واله وسلم)، وفي زمنه وبعده إلى أن أُفسدت الألسنة بدخول الأعاجم وفشو اللحن [٣].

وقد أخذ الرماني بمبدأ الإجماع في النحو، كما أخذ بالأصول السابقة السماع والقياس والعلة، وكان الإجماع عنده أصلاً مرعي الجانب لا تصح مخالفته [٤]، وعول عليه في تقرير الأحكام النحوية واستند إليه في ترجيح هذا المذهب أو ذاك، ومن ذلك اختلاف النحاة في (كيمه)، فنقل الرماني مذهب سيبويه القائل: ((بان بعض العرب

(١) ينظر: الاقتراح في أصول النحو:٧٣.
(٢) ينظر: الاقتراح في أصول النحو:٧٥، وأصول الاحتجاج النحوي عند المرادي:٣٩.
(٣) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه:٤٣١، وأسس الترجيح النحوي في كتب الخلاف:٧٤.
(٤) ينظر: الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: ٢٨١.

يجعلها بمنزلة: (لمه)، ويجب على قوله أن يضمر بعدها (أنَ)، كما يضمر بعد اللام، إلاّ أنَّه ذكر أنَ: (أنَ) لا تظهر بعد (كي) بإجماع، وتظهر بعد اللامِ)) [١].

وخالفه ابن السراج في ذلك، فذهب الى أنَه لا يضمر بعدها (أنَ) وإنما تنصب الفعل بحق الأصل عند الجميع، إلاّ أنَّ الذي قال: (كيمه) شبهها بـ (لمه) من جهة الغرض الذي يكون كُلُّ واحدٍ منهما لهُ، إذا قُلت: (جئتكَ لتفعلَ)، و(كي تفعل) فالمعنى مُتَّفِقٌ[٢]. ويقوي قول ابن السراج أنَه ((لو كانت بمنزلة اللام لجاز: (المال كي زَيْدٍ) كما يجوز: (المالُ لزيدٍ)، فكانت تدخل على الأسماء الظاهرة المتمكنة فتقع موقع اللام، فلما امتنع ذلك دلَّ على الشَبه في موضعٍ مخصوصٍ))[٣].

فقد استحسن الرماني مذهب ابن السراج ((ويقوي مذهب ابن السراج دخول اللام عليها

في قولك: (جئتك لتفعل كذا)؛ لأنَّها شُبِهتْ بـ (أنَ) من جهة موافقة المعنى في قولك: (لأنْ تفعلَ)، و(لكي تفعل)، فهو بِحَقِّ الشَبهِ)) [٤].

(١) شرح كتاب سيبويه:٤/١٦٥٨.
(٢) ينظر: الأصول في النحو:٢/١٤٧، وشرح كتاب سيبويه:٤/١٦٥٨.
(٣) شرح كتاب سيبويه: ٤/١٦٥٨.
(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

قال المبرد:((وأما (كي) ففيها قولان: أما من أدخل اللام فقال: لكي تقوم يا فتى، فهي عنده والفعل مصدر، كما كان ذلك في (أن). وأما من لم يدخل عليها اللام، فقال: كيمه كما تقول: لمه، فأن عنده بعدها مضمرة؛ لأنها من عوامل الأسماء كاللام)).[1]

وجاء في الإنصاف: ((ذهب البصريون الى أنها تكون حرف خفض لدخولها على الاسم الذي هو (ما) الاستفهامية كدخول اللام وغيرها من حروف الجر عليها، وحذف الألف منها، فأنهم يقولون: كيمه، كما يقولون: لمه.

وذهب الكوفيون الى أن كي لا تكون إلا حرف نصب، ولا يجوز أن تكون حرف خفض، واحتجوا بأن قالوا: إنما قولنا: إن كي لا يجوز أن يكون حرف خفض؛ لأنَّ كي من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء، والذي يدل على انها لا تكون حرف خفض دخول اللام عليها، كقولك: (جئتك لكي تفعل هذا)؛ لأن اللام أصله حرف خفض، وحرف الخفض لا يدخل على حرف خفض، وقالوا: لا يجوز أن يقال: الدليل على انها حرف جر أنها تدخل على ما الاستفهامية كما يدخل عليها حرف جر؛ فيقال: كيمه، كما يقال: لمه؛ لأنا نقول: (مه) من (كيمه) ليس (لكي) فيه عمل، وليس في موضع خفض، وإنما هو في موضع نصب... فيقول: كيمه؟ يريد: كي ماذا، والتقدير: كي ماذا تفعل، ثم حذف، فمه: في موضع نصب، وليس لكي فيه عمل)) [2].

(١) المقتضب:٦/٢.

(١) الانصاف:٤٦٥/٢-٤٦٦، وارتشاف الضرب:١٦٤٥/٤، وهمع الهوامع:٢٨٩/٢.

ويبدو أن حجة الكوفيين في عدّ عوامل الأفعال لا تعمل في عوامل الأسماء، وبالعكس، فيه نظر، إذ يوجد في النحو العربي أكثر من حرف يعمل في الأسماء والافعال، نحو: حتى، ويعضد هذا القول الدكتور فاضل السامرائي بقوله إن: ((...عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، وهذا بإجماع النحويين البصريين والكوفيين، والغريب أنهم يقولون هذا ومع ذلك فإن البصريين يقولون: إن كي ناصبة للفعل المضارع بنفسها وجارة بنفسها، وإن الكوفيين يذهبون الى أن حتى ينصب الفعل المضارع بنفسه ويخفض الاسم بنفسه.)). [٢]

والذي يتلخص أن في المسألة قولين: الأول مردود ضعفه الرماني وهو مذهب سيبويه، والأخر: مذهب ابن السراج الذي استحسنه الرماني؛ على ما بينا.

ثانياً: منهجه في عرض مذاهب النحاة وأثر الحكم النحوي في الترجيح بين المذاهب:

أكثر الرماني من ذكر آراء البصريين والكوفيين اللغوية والنحوية، والذي اتضح عندي من خلال قراءة شرحه أنّه كان كثيراً ما يرجح مذهب البصريين، ويتابع آراءهم، وما ذهب إليه نحاتهم، وهو مع هذه الميول لا يتردد في قبول آراء الكوفيين وتأييد مذاهبهم، والاستدلال عليها، إن رأى أن القياس يؤيدها، والسماع يشفع لها، لذلك فقد وجدناه يتمتع بشخصية نحوية مستقلة، بعيدة عن التعصب والانحياز، الى

(٢) معاني النحو:٣/٣٢٤.

هذا المذهب أو ذاك، حتى وأن كان صاحب الرأي سيبويه الذي شرح الرماني كتابه.

ومن ذلك:

١. موافقاته للنحويين وأثر الحكم النحوي في الترجيح:

أ- موافقاته لسيبويه:

لما كان الرماني شارحا لشرح كتاب سيبويه فلا شك أنه يتابعه في كثير مما ذهب إليه من مسائل، وكان كثيرًا ما يُصرّح باستحسانه لها، ويصفها بالمذهب الراجح، ومن أمثلة ذلك عدمِ جواز (الحسنُ وجهٍ)، قال الرماني: ((ولا يجوز (الحسنُ وجهٍ)؛ لأنّه ليس على الإضافة الحقيقية، ولا على شبهها، بل هو على منافرتها من غير شبه؛ إذ هو إضافةٌ معرفة الى نكرةٍ من غير معاقبة تنوينٍ ولا نونٍ[١]، وقد أجازه الفراء على تقدير: الذي هو حسنٍ وجه[٢]، وليس يجوزُ عندنا؛ لما بيّنا من خروجه عن حدّ الإضافة الحقيقية واللفظية وليس كلُّ ما وافق معنى كلام آخر يكونُ له مثلُ حكمه؛ إذ كان: (ضاربُ زيدٍ غدًا) يوافقُ المجرور معنى المنصوب، وليس له مثلُ حكمه مع كفّ التنوين إلّا على شرط الإضافة؛ فلذلك ليس لك الجرُّ في (الحسنِ وجهٍ) إلّا على شرطِ الإضافة المشبّهة للحقيقة يقتضي صحّةَ الإضافة، والّذي ذكره الفرّاء ليس وجهاً

(١) ينظر: الكتاب: ١/٢٠٠.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ٢/٢٢٥، وشرح كتاب سيبويه: ١/٣٥٤.

يُشبه منه الإضافة الحقيقية، فسقط الاعتبار به، وحصل على منافرة الإضافة الحقيقية واللفظية المستعملة))[1].

لم يجز الرماني إضافة المعرفة الى النكرة المجرورة في الصفة المشبهة في (الحسن وجهٍ) قال سيبويه: ((واعلم أنّه ليس في العربية مضاف يدْخلُ عليه الألف واللّام غير المضاف الى المعرفة، وذلك قولك: (الحسنُ الوجه)، أدخلوا الألف واللام على (حسن الوجه)؛ لأنَّه مضافٌ إلى معرفة لا يكونُ لها معرفة أبدًا فاحتاج الى ذلك حيث مُنِعَ ما يكون في مثله البتّة))[2].

ونسب الرّماني الى الفرّاء جوازه الإضافة على تقدير: الذي هو حسن وجهٍ[3] وقد استحسن الرماني مذهب سيبويه وردَّ مذهب الفراء، ووصفه بـ. (ليس يجوز)؛ ((لما بينا من خروجه عن حدَّ الإضافة الحقيقية واللفظية...))[4].

ونقل ابن السرَّاج جواز هذا القياس على الكوفيين[5]، وقال السيرافي: ((والفراء يجيز (هذا الضارب زيد) و (هذا الضارب رجل) ويزعم أن تأويله: هذا الذي هو

(١) شرح كتاب سيبويه: ٣٥٤/١.
(٢) الكتاب: ٢٠٠/١.
(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣٥٤/١.
(٤) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
(٥) ينظر: الأصول في النحو: ١٤/٢.

ضارب زيد، وضارب رجل، فيلزمه (هذا الحسنُ وجهٍ) على تقدير: هذا الذي هو حسن وجه))[1].

ومنع الرضي الصفة المعرفة بـ (أل) الى النكرة، إذ قال: ((مسألتان باطلتان اتّفاقًا: الحسنُ وجهِه، والحسنُ وجهٍ، بجرّ المعمول فيهما))[2].

ب- موافقاته للأخفش:

وافق الرّماني رأي الاخفشفي عددٍ من المسائل، ومن أمثلة ذلك: حذف همزة الاستفهام: ((قال الاسود ين يعفر:

لَعمركَ ما أدْري وإنْ كُنْتَ داريا شُعَيْثُ بنُ سَهمٍ أَمْ شُعَيْثُ بنُ مِنْقَرِ[3]

فهذا على الحَذْف بتَقْدير: أَشُعَيْثُ بنُ سَهْمٍ أم شُعَيْثُ بنُ مِنْقَرٍ؟ لأنّه لَمَّا رَفَعَ ولم يَعْمَلْ (أدْرِي) اقتضى الاستئناف.

وقال عمر بن أبي ربيعة:

لَعمركَ ما أدْري وإنْ كُنْتَ داريا بِسبْعٍ رمَينَ الجمر أَم بِثَمانِ[4]

(١) شرح السيرافي: ٣٩/٢، وينظر: شرح الكافية: ٢٢٩/٢.

(٢) شرح الكافية: ٢٢٩/٢.

(٣) البيت مختلف في نسبه. ينظر: الكتاب: ١٧٥/٣، وتحصيل عين الذهب: ٤٤٦، وهمع الهوامع: ١٩٨/٣.

(٤) ديوانه: ٢٧٣.

فهذه مُعَدِلَةٌ عِنْدَ الأَخْفَشِ على حَذْفِ الأَلِفِ[1]، وهو الصواب؛ لأَنَّ قَولَه: (أم بثمانِ) قَدْ عَمِلَ فِيهِما قَبْلَهُ؛ إِذْ هو عَطْفٌ عَلَى: (بسبعٍ)، و(رمين) هو العامِلُ في مَوْضِعِه))[2].

تحدث الرماني في هذه المسألة عن حذف الهمزة التي لها صدر الكلام، وحول حذفها وقع خلاف بين النحاة، فسيبويه يرى أن حذفها مقصور على الضرورة؛ إذ حقيقة الاستفهام لا تتضح إلا بوجود الهمزة، بقوله: ((وزعم الخليل أنَّ قول الأخطل:

كذبتُكَ عنكَ أم رأيتَ بواسطٍ ... غَلَسَ الظّلامِ من الرَّباب خيالاَ[3]

كقولك: إنها لإبل أم شاء.

ويجوز في الشعر ان يريد بِكذْبتِكَ الاستفهام ويحذف الألف.))[4] وهذا يعني أن الخليل يرى أنَّ (أم) في البيت منقطعة كالمثال المذكورِ لوقوعها بعد الخبر مثله.

ونقل الرُّماني عن الأخفش[5] جوازه حذف الهمزة في الاختيار عند أمن اللبس وحمل عليه قوله تعالى:﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿٢٢﴾﴾ [الشعراء: ٢٢]، وتبعه بعض النحاة[6].

(١) ينظر: معاني القرآن: ٤٦١/٢.
(٢) شرح كتاب سيبويه: ٤/ ١٩٨١-١٩٨٢.
(٣) ديوانه: ٥٤.
(٤) الكتاب: ١٧٤/٣.
(٥) ينظر: معاني القرآن: ٤٦١/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٢١٦/٣.
(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢١٧، ومغني البيب عن كتب الأعاجيب: ٣/ ١٢١٦.

وقد استحسن الرماني مذهب الأخفش، ووصفه بالصواب؛ ((وهو الصواب؛ لأَنَّ قَولَه: (أم بثمانٍ) قَدْ عمِلَ فِيهِما قَبْلَه؛ إذْ هو عَطْفٌ عَلَى: (بسبعٍ)، و(رمين) هو العامِلُ في موضِعِه))[1].

وذكر السيرافي بأن الوجه الثاني من وجهي الاستفهام بأم أن تكون (أن) منقطعة مما قبلها، ومنزلتها منزلة الألف اذا اتصلت بكلام قبلها، إلّا أنّ (الألف) تكون ابتداء و (أم) لا تكون إبتداء؛ لأنها للعطف[2]. الشاهد حذف ألف الاستفهام ضرورة لدلالة (أم) عليها، ولا يكون هذا إلّا على تقدير الألف؛ لأنَّ قوله: ما أدري، يقتضي وقوع الألف وأم مساوية لها كما تقول: ما أدري أزيد في الدار أم عمرو[3].

ج- موافقاته للمبرد:

أكثر الرماني في شرحه من ذكر آراء المبرد، فكان يوافقه في بعضها، ويخالفه في بعضها، ومن الآراء التي وافق فيها المبرد نصب (بشر) في قول المرار الأسدي: ((

أنا ابنُ التارك البكري بشرٍ عليه الطَّيرُ ترقبهُ وقُوعا[4]

(١) شرح كتاب سيبويه: ١٩٨٢/٤.

(٢) ينظر: شرح السيرافي: ٣/ ٤١٥.

(٣) ينظر: سيبويه والضرورة الشعرية: ١٨٣.

(٤) البيت مختلف في نسبته. ينظر: الكتاب:١٨٢/١، والنكت:٢٩٣/١، وتحصيل عين الذهب:١٥١.

فذهب سيبويه الى حمله على المجرو[١]، وخالفه أبو العباس[٢]، أنه لا يجوز الجر فيه؛ لأنَّ البدل يقدر فيه الثاني في موضع الأول، ولا يجوز: (أنا ابنُ التارك بشرٍ)، فليس فيه الا النصب))[٣]. وقال الرماني: ((والذي عندي أن الذي ذكره أبو العباس في البدل على ما قال في امتناعه، ولكن يجوز ما قال سيبويه على أن يكون عطف بيان يجري مجرى الصفة التي يعمل العامل فيها وهي في موضعها))[٤].

نقل الرماني عن سيبويه جوازه للجر بالحمل على المتبوع الذي قبله، وهو (البكري)، لكن دون أن يحدد نوع هذه التبعية، فقد يكون مراد سيبويه بالتبعية الوجهين معاً، أي: عطف بيان والبدل، أو عطف بيان دون البدل.[٥] وبالرجوع الى نصسيبويه في الكتاب نجد أن سيبويه لم يحدد نوع هذه التبعية، إذ علق على الشاهد المذكور بقوله: ((سمعناه ممن يرويه عن العرب، وأجرى (بشراً) على مجرى المجرور؛ لأنَّه جعله بمنزلة ما يكفُّ منه التنوين)).[٦]

أما المبرد فلم يفسر مراد سيبويه إلا بالبدل، ولذلك منعه، ولم يتطرق الى الاحتمال الآخر الذي هو عطف بيان، بل أوجب النصب في (بشرٍ)، وردَّ مذهب سيبويه؛ لأنَّه

(١) ينظر: الكتاب:١/١٨٢.
(٢) ينظر: المقتضب:٢/٣٤٥.
(٣) شرح كتاب سيبويه:١/٣٥٥.
(٤) شرح كتاب سيبويه:١/٣٥٥.
(٥) ينظر: الكتاب:١/١٨٢.
(٧) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

لا سبيل الى الخفض إلاّ على البدل، والبدل على نية تكرار العامل، فكأنّه قال: أنا ابن التارك بشرٍ، فهذا لا يجوز، أما النصب فهو على قياس: يا زيد أخانا.(١)

ويرى السيرافي أن المتعين من مراد سيبويه هو عطف بيان وليس البدل، حيث قال: ((فجعل (بشراً) عطف بيان، من (البكري)، وأجراه عليه، ولا يصحُّ أن يكون بدلاً؛ لأنَّ البدل يقع موقع المبدل منه)). (٢)

أما الفارسي فإنّه يجيز البدل فيه؛ لأنّه يحتمل في الثواني ما لا يحتمل في الأوائل.(٣)

وأما الرضي فقد جوز الوجهين، أي: البدل وعطف البيان؛ لأنه لا يرى الفرق بينهما، بل ذهب الى أن عطف البيان هو نوع من أنواع البدل وهو بدل الكل، وأن ما يقال في تكرير العامل وعدمه ليس إلا مجرد ادَّعاء، وأنَ (بشراً) في البيت يعرب بدلاً وعطف بيان، لا فرق بينهما.(٤)

والذي يلخص أن في المسألة قولين: الأول مردود ضعفه الرماني وهو مذهب سيبويه، والآخر: مذهب المبرد الذي اختاره الرماني، وهو امتناع البدلية؛ لأنه لا يجوز الجر فيه؛ لأنَّ البدل يقدَر فيه الثاني في موضع الأول.

د- موافقاته لابن السراج:

(١) ينظر: المقتضب:٣٤٥/٢، والأصول في النحو:١٣٦/١.
(٢) شرح السيرافي:٣٩/٢.
(٣) ينظر: مسائل العسكريات: ٧١، والمغني: ٦٩٩/٦، والمساعد: ٤٢٥/٢.
(٤) ينظر: شرح الكافية: ٣٢٨/٢، وشرح التسهيل: ٨٦/٢.

أكثر الرماني في شرحه من ذكر آراء ابن السراج، فكان يوافقه في بعضها، ويخالفه في بعضها الآخر، ومن تلك الآراء التي وافق الرماني فيها ابن السراج، دلالة فعل المضارع على الزمن الحاضر، يرى الرماني أنَّ المضارع يدل على الزمن الحاضر خاصةً، نحو: فلانٌ يصلي، ولا يحتاج في دلالته على الحاضر الى قرينة، كـ(الآن) أو: هذا الوقت، ونحو ذلك، وذكر أن هذا القول هو مذهب ابن السراج[1]، واختاره الرماني، واستدل على ذلك بأشياء منها:

((١- أن الفعل قد قصد الى أن ينقسم بقسمة الزمان، وقسمة الزمان على ثلاثة أوجه: ماضٍ، وحاضرٌ، ومستقبلٌ، وكذلك الفعل.

٢- أن القائل إذا أُطلق لفظة: (يقْتَل) لم يفهم منها إلاّ معنى الحاضر، نحو: فلانٌ يصلي، وفلانٌ يأكل، وما أشبه ذلك.

٣- أن عناية الناس بوضع الأسماء، والعلامات للمكان الوجود أشدُّ من عنايتهم بما لم يكن، بدليل أنهم يسمون الولد إذا كان، ولا يسمون قبل أن يكون، فلا يجوز على هذا أن يضعوا علامة لما تقضى، ولِما لم يكن، ولا يضعوا علامة الكائن الموجود))[2].

(١) ينظر: الأصول في النحو:١٣٥/١، وشرح كتاب سيبويه:٦٢/١-٦٣.

(١) شرح كتاب سيبويه:٦٢/١-٦٣.

(٢) ينظر: شرح السيرافي: ١٨/١، واسرار العربية: ٢٨، وشرح المفصل: ٦/٧، والتذييل والتكميل: ٨٢/١.

(٣) مسائل العسكريات: ٧٨، وينظر: نتائج الفكر: ٩٣.

وهذا الذي ذهب إليه الرماني على خلاف مذهب الجمهور، إذ يرى الجمهور أنَّ الفعل المضارع المجرد من القرائن يشترك في الدلالة على الحاضر والمستقبل، وتتعين فيه الدلالة على الحاضر إذا اقترن بـ (الآن) أو ما أشبهها، نحو: زيدٌ يقوم الآن، أو هذه الساعة، أو هذا الوقت.(٢)

ويرى الفارسي أن الأصل في المضارع أن يدل على الحاضر، أمَّا دلالته على المستقبل فهو بحق الفرعية، إذ قال: ((اعلم أنَّ الفعل ينقسم بانقسام الزمان: ماضٍ، وحاضر، وآت)).(٣) وذكر الزجاجي أنَّه لا فرق بين فعل الحال وبين المستقبل في اللفظ، كقولك: زيدٌ يقوم الآن، ويقوم غداً، فإذا أردت أن تخلصه للاستقبال دون الحال، أدخلت عليه (السين) و(سوف)، فقلت: سوف يقوم، وسيقوم، فيصير مستقبلاً لا غير(٤). ويرى السهيلي أن التعبير بالمضارع عن المستقبل إنما هو على تقدير الحكاية؛ لعدم الاشتراك في لفظ واحد على معنيين مختلفين.(١)

وقوي الرضي دلالة المضارع على الحال حقيقة، ودلالته على الاستقبال مجازاً، وهو قريب من مذهب الرماني، حيث قال: ((وقال بعضهم: هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، وهو أقوى؛ لأنَّه إذا خلا من القرائن لم يحمل إلاّ على الحال، ولا يصرف

(٤) ينظر: الجمل:٨.

(١) ينظر: نتائج الفكر:٩٣.

الى الاستقبال إلا لقرينة، وهذا شأن الحقيقة والمجاز، وأيضاً من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصة، كما لأخويه)).[1]

والذي يتلخص أن الراجح هو أن الفعل المضارع يشترك في الدلالة على الحاضر والمستقبل، إلا أنه تترجح فيه دلالته على الحاضر إذا تجرد من القرائن؛ لأنَّ اللفظ إذا أطلق على القريب والبعيد، كان القريب أحق به وأولى، ويتلخص للاستقبال إذا قُرن بـ (قَدْ)، أو(السين)، أو(سوف)، أو غيرها[2].

٢. مخالفاته للنحويين وأثر الحكم النحوي في الترجيح بين المذاهب:

أ- مخالفاته للفراء:

خالف الرماني الفراء في عدد من مسائله ومن ذلك: امتناع الإضافة في (الحسن وجه): تحدث الرماني في هذه المسألة عن إضافة المعرفة الى النكرة المجرورة في الصفة المشبهة، ومعنى الصفة المشبهة: كل صفة أشبهت اسم الفاعل المتعدي في التذنية والجمع، والتذكير والتأنيث، سواء أكانت لازمة لا تنفكُّ عن موصوفها، نحو: طويل الأف، وواسع الفم، أم غير لازمة، بمعنى أنها مما يوجد ويفقد، مثل: الحسن وجه، وطاهر القلب.[3] ولم يجز الرماني الإضافة في (الحسن وجهاً)؛ ((لأن هذا لم

(١) شرح الكافية:١٦/٤.

(٢) ينظر: مسائل العسكريات:٧٨.

(٣) ينظر: شرح التصريح : ٢/ ٤٥، وشرح الاشموني: ٤/٣.

يمنع ما هو له البتة، فيلزم أن يعوض مما منِع، هذه علة سيبويه[١]، وفيه علة أخرى: وهو أن الإضافة اللفظية إذا كانت منافرة للإضافة الحقيقية بأنَّ الأول معرفة والثاني نكرة، فلا يجوز ذلك إلاّ أن يكون مشبهاً للإضافة الحقيقية بمعاقبة النون، كقولهم: (الطّيبو أخبارٍ) فأما إذا خرج عن هذا فلا يجوز البتة؛ لأنه منافر للإضافة الحقيقية من غير شبه يقتضي جوازه))[٢]. قد أجازه الفراء على تقدير: (الذي هو حسنُ وجهٍ) وهذا لا يلزم؛ لأنه إضافة نكرةٍ الى نكرة، فليس فيه منافرة الحقيقية كما في (الحسن وجه) مع أنَّ الألف واللام بمنزلة التنوين، فكأنَّه قد قال اجتمع التنوين والإضافة مع المنافرة[٣]. وردَّ الرماني هذا القول، معللاً ((بأنَّ قياس الفراء لا يلزم، لأنَّه أضاف نكرةٍ الى نكرة، فليس فيها تنافر مع الإضافة الحقيقية، كما في المقيس))[٤] ثم أحتج الرماني لردِّه قول الفراء بعدم السماع، إذ ليس هناك شاهدٌ منظوم، أو منثور يدعم رأيه هذا.

قال ابن السراج: ((وتقول: عبد الله الضارب زيداً، جميع النحويين على أنَّ هذا في تقدير: الذي ضرب زيداً، ولم يجيزوا الإضافة، وزعم الفراء أنَّه جائز في القياس على أن يكون بتأويل: (الذي هو ضاربُ زيدٍ)، وكذا حكم: زيدٌ الحسنُ الوجه، عنده

(١) ينظر: الكتاب: ١/١٩٩-٢٠٠، وشرح كتاب سيبويه: ١/٤٩٨.

(٢) شرح كتاب سيبويه: ١/٤٩٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن:٢/٢٢٦.

(٥) شرح كتاب سيبويه:١/٤٩٨.

أن يكون تأويله: الذي هو حسن الوجه)).[1] وذهب بعض النحاة [2] إلى منع إضافة الصفة المعرفة الى النكرة، إذ قال الرضي: ((ومسألتان باطلتان اتفاقاً: الحسن وجهه، الحسنُ وجهٍ، بجرِّ المعمول فيهما)).[3]

والذي يتلخص أن في المسألة قولين: الأول مذهب سيبويه الذي استحسنه الرماني، والآخر: مردود ضعفه الرماني وهو مذهب الفراء، ووصفه بالذي لا يجوز البتة؛ ((لأنّه أضاف نكرة الى نكرة، فليس فيها تنافر مع الإضافة الحقيقية، كما في المقيس))[4].

ب- مخالفاته للأخفش:

خالف الرماني الأخفش في بعض من مسائله، ومن ذلك: خلاف النحاة في إعراب (الرجل) في: (يا أيُّها الرَّجل) : نقل الرماني خلاف النحاة في إعراب (الرجل) بعد قولهم: (يا ايُّها الرَّجل): ((فذهب سيبويه على أنَّ (الرَّجل) صِفَةُ (أيٍّ)[5]، وصِلَةُ (أيٍّ) على مذهب الأخفش[6]، والصواب مذهب سيبويه؛ لأنّه لا تتبع صِلَة الموصول في

(١) الأصول في النحو:١٤/٢.
(٢) ينظر: شرح السيرافي:٥٩/٢، وشرح الكافية:٤٤١/٣، وشرح التصريح:٥٢/٢، وحاشية الصبان:١٣/٣، وارتشاف الضرب:٢٣٥٣/٣، وهمع الهوامع:٥٤٣/٢، وشرح الأشموني:٤/٣.
(٣) شرح الكافية:٤٤١/٣.
(٤) شرح كتاب سيبويه: ٤٩٨/١.
(٥) ينظر: الكتاب:١٩٥/٢، وشرح كتاب سيبويه:١٢١٤/٣.
(٦) ينظر: معاني القرآن:١٢٠، وشرح الكافية:٣٧٦/٢، وارتشاف الضرب:٢١٩٦/٣.

الاعراب، وإنَّما هذا من شرط الصِّفة، وقد تبعت (أيًّا)، فهو بالصفة أَحقُّ منه بالصِّلة، مع أن الاسم الموصول لابدَّ في صلته من عائد إليه، وليس في:(يا أيُّها الرَّجُل) عائد، وإنَّما الثاني هو الأول على شرط الصِّفة، فالناقص في اللفظ، والمعنى يستحق الصِّلة والناقص في المعنى فهو يستحق الصلة، ودليل ذلك إعراب (أي) أو إجراؤها كإجراء المتمكِّن في قولك:(يا حكَم) وليس كذلك (الذي))) [1] وهذا الذي ذهب اليه الرماني وهو مذهب البصريين [2].

ج- مخالفته لابن السراج:

اعترض الرماني على شيخه في بعض الآراء منها: تقدير المحذوف في عامل المنادى: نقل الرماني خلاف النحاة في تقدير: (يا عبد الله) فهذا ينتصب بفعل محذوف، فقدره سيبويه على: (يا أُريدَ عبدَ الله)؛ لأنَّه إذا قال:(يا عبد الله) فقد دلَّ على أنه يريد عبد الله.[3] وخالفه في ذلك ابن السراج؛ لأنَّ هذا التقدير يوجب أن النداء خبر، إذ (أُريدَ عبد الله) خبر، وليس الأمر كذلك: بإجماع أنَّ النداء ليس بخبرٍ، فعدل عن هذا

(١) شرح كتاب سيبويه:١٢١٤/٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢٣٠/٢، والمقتضب: ٢٥٨/٤، وأسرار العربية: ٢٢٨، وارتشاف الضرب: ٢١٨٠/٣، وشرح التصريح: ٢٠٨/٢، وهمع الهوامع: ٣٣/٢، وشرح الاشموني: ٢٠٢/٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٩١/١، وشرح كتاب سيبويه: ١٢١٤/٣.

التقدير لهذه العلة[١] . وردَّ الرماني قول ابن السراج بقوله: ((بأنَّ حذف الفعل مع تقديره كأنَّه دلَّ على معنى الفعل دلالة تضمين، فخرج بذلك عن معنى الخبر)) [٢].

واعترض بعض النحويين على إضمار الفعل، ويرون أن الفعل إذا كان محذوفاً في الموضع الذي لو أظهر فيه لما أفسد المعنى، كان ترك إظهاره في الموضع الذي لو ظهر فيه لأحال المعنى وأفسده أولى وأحجى؛ ألا ترى انهم يقولون: (الذي في الدار زيد) وأصله (الذي استقر أو ثبت في الدار زيد)، ولو أظهروا هذا الفعل هنا لما أحال المعنى، ولا أزال غرضا، فكيف بهم في ترك إظهاره في النداء؛ ألا ترى أنه لو تجشم إظهاره فقيل: (أدعو زيدا)، و(أنادي زيدا) لاستحال أمر النداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب، والنداء مما لا يصح فيه تصديق ولا تكذيب[٣]، والجملة الخبرية هي الجملة التي تحتمل الصدق والكذب في حد ذاتها من غير الالتفات إلى قائلها من حيث كونه صادقاً أو كاذبا[٤]. ومن يراجع رأي ابن السراج الذي أورده في الأصول، يتبين له أنه يرى أن العامل في المنادى هو الحرب (يا) بنفسه غير نيابة عن

(١) الأصول في النحو: ٣٣٣/١.

(٢) شرح كتاب سيبويه: ١٢١٤/٣.

(٣) ينظر: المقتضب: ٩٣/٣، والخصائص: ١٨٦/٢، والرد على النحاة: ٨٨، والأصول في النحو: ٣٣٣/١، وحاشية الصبان: ١٩٦/٣.

(٤) ينظر: المقتضب: ٩٣/٣، والصحابي في فقه اللغة: ١٧٩، ودلائل الإعجاز: ٤٠٦، والبحث النحوي عند الأصوليين: ٢٥٨.

فعل (أنادي) أو (أريد)، وهذا ما خالف رأي سيبويه والمبرد واللذان يران بأنه المنادي ينتصب بالفعل المتروك إظهاره[1]، فلكثرة الاستعمال حذفوا الفعل وصار (يا) بدلاً عنه.

(١) ينظر: الكتاب: ١٨٢/٢، والمقتضب: ٢٠٢/٤، والأصول في النحو: ٣٣٣/١.